

العنف ضد الصحفيين أصبح قرينا لتغطية الأحداث في العراق

بغداد - أصبح التعرض للاعتداءات جزءاً روتينياً من عمل الصحفيين العراقيين أثناء تغطية الاحتجاجات على مختلف أنواعها، سواء السياسية أو التي يخرج المشاركون فيها من أجل تلبية مطالب محددة لقطاع معين، كما حدث لطاقم عمل قناة "النجباء" الذين تعرضوا للضرب لمنعهم من تغطية تظاهرة مجموعة من الخريجين الأثنيين، وأفاد مقدم البرامج في القناة، مخلص الفيصل، أنه كان قرب وزارة الخارجية مع المصورين محمد عبد علي وعلاء زبون، لتغطية التظاهرات التي نظمها الخريجون للمطالبة بإيجاد عمل لهم، وقام عناصر من اللواء المكلف بحماية المنطقة الخضراء بالاعتداء عليهم بالضرب المبرح، ثم طالبوهم بالمغادرة على الفور.

وأضاف أن عناصر آخرين من القوة قاموا بالاعتداء على سائق السيارة الخاصة بالقناة دون سبب يذكر، بحسب ما نقلت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة.

وطالبت الجمعية وزير الداخلية والجهات المختصة بمحاسبة العناصر المسيئين، وإيجاد حل لوقف اعتداءات القوات الأمنية على الصحفيين أثناء أداء عملهم، وحمايتهم بدلا من مهاجمتهم مجرد نقلهم الأحداث على الساحة وفق المبادئ التي أتاحتها القانون وكفها الدستور.

ويقول صحفيون إن تعامل قوات الأمن العنيف مع المرسلين في الاحتجاجات يشهد تصاعدا في مختلف أنحاء العالم وليس فقط في العراق، وتحول الأمر إلى أشبه بسياسة موحدة لقوى الأمن لتقييد عمل المرسلين ومنعهم من نقل ما يحدث في ساحات التظاهر.

وأشارت منظمة اليونسكو بإزدياد القمع الذي تتعرض له وسائل الإعلام، بشكل حاد خلال عام 2020، من خلال تقرير أصدرته الأئنين، بعنوان "سلامة الصحفيين الذين يغطون الحركات الاحتجاجية: الحفاظ على حرية الصحافة في أوقات الاضطراب"، سلطت فيه الضوء على التصعيد الملحوظ في انتهاكات حرية الإعلام التي اقترفتها رجال الشرطة وقوات الأمن خلال سلسلة من المظاهرات اندلعت حول العالم في النصف الأول من عام 2020.

وأشار التقرير إلى اتجاه تصاعدي أوسع إزاء استخدام القوة المفرطة على يد الشرطة وقوات الأمن خلال السنوات الخمس الماضية.

وأوضحت المنظمة الأممية أن الفترة الممتدة بين شهري يناير ويونيو من العام الجاري شهدت 21 حركة احتجاجية شابتها انتهاكات لحرية الصحافة، ومن بينها الحركات الاحتجاجية التي تعرض الصحفيون فيها للاعتداء والاعتقال وحتى القتل.

ومارست الشرطة وقوات الأمن في عام 2015 مضايقات ضد الصحفيين الذين كانوا يغطون 15 حركة احتجاجية في جميع أنحاء العالم.

وتضاعف هذا الرقم ليصل إلى 32 حركة احتجاجية بحلول عام 2019. ويشير التقرير إلى تجاوز عتبة جديدة ومطرادا يصدق بحرية الإعلام وحرية الانتفاع بالمعلومات في جميع أنحاء العالم.

وذكرت اليونسكو أن هذه الأرقام لا تجسد عدد الاعتداءات أو حالات السجن أو القتل التي تعرض لها الصحفيون خلال تغطيتهم للحركات الاحتجاجية بل تجسد عدد الحركات الاحتجاجية التي شابها قمع حرية الإعلام.

وخلص تقرير اليونسكو أيضا إلى مقتل عشرة صحفيين أثناء تغطيتهم للحركات الاحتجاجية على مدار السنوات الخمس الماضية. وقد نددت المدير العامة لليونسكو بكل واحدة من جرائم القتل هذه لدى وقوعها.

اليونسكو: هناك اتجاه تصاعدي إزاء استخدام القوة المفرطة على يد الشرطة وقوات الأمن في السنوات الخمس الأخيرة

وتفيد لجنة حماية الصحفيين أن عددا من هذه الحركات الاحتجاجية شهد بصل إلى 500 انتهاك منقصل. ويسفر العنف في بعض الحركات الاحتجاجية مثل تلك المتعلقة بحركة "حياة السود مهمة"، عن إصابات دائمة يتكبدها العديد من الصحفيين على غرار أولئك الذين يفقدون بصرهم إثر إصابتهم بالرصاص المطاطي أو كرات غاز الفلفل. وأكدت المدير العامة لليونسكو، أوبري أزلوي، أن "حرية إبلاغ المواطنين عن الأسباب التي توجب الاضطرابات، والاستجابة التي تبديها سلطات الدولة لهذه الظروف، لاكتسب أهمية حيوية من أجل ازدهار الديمقراطية".

وفصل التقرير الانتهاكات المختلفة التي يواجهها الصحفيون خلال تغطية الحركات الاحتجاجية، بما في ذلك وضعهم تحت المراقبة ومضايقتهم وترهيبهم وتعريضهم للضرب والاعتداء وإطلاق النار عليهم بالذخائر الفتاكة أو غير الفتاكة واحتجازهم واختطافهم وإلحاق أضرار متعددة بمعداتهم.

ويقدم مجموعة من التوصيات للموسسة الموجهة إلى جميع الجهات الفاعلة المعنية، بدءا من وسائل الإعلام والسلطات الوطنية واتهاء بالمنظمات الدولية. وتهدف هذه التوصيات إلى تعزيز حماية الصحفيين.

موجة استقالات من القنوات اللبنانية بتأثير الأزمة الاقتصادية والسياسية

يوتيوب منصة من لا مكان له من الإعلاميين في القنوات العربية



قناة "أو.تي.في" تحولت إلى قناة إخبارية لكن أزمته مستمرة

في المحطة جاد أوجودة. حيث يفرض قسطنطين بعض الضيوف، ويضع "خطا احمر" على آخرين اطلقوا بعض المواقف المنتقدة لرئيس الجمهورية ولزعيم التيار وزير الخارجية السابق جبران باسيل. وأضافت المصادر أن الضيق على مقدمي البرامج في القناة وصل إلى الإعلامية جوزيفين ديب، التي تسعى إلى إيصال الصوت الآخر، الأمر الذي يزعج قسطنطين الذي كان أيضا وراء بيان مقاطعة قناة "أو.تي.في" من قبل التيار الوطني الحر، علما أن باسيل، الذي كان يؤيد القرار، لم يكن متحمسا كثيرا لصدور بيان تعلن فيه المقاطعة.

وتحولت قناة "أو.تي.في" إلى قناة إخبارية قبل عام تقريبا وتوقفت غالبية البرامج الفنية والترفيهية، لكنها لم تستطع إثبات نفسها كمحطة إخبارية بعد. إذ تعرضت لمشاكل عدة، وعلى رأسها الأزمة المالية التي أجبرتها على دفع نصف راتب للموظفين. رغم أن موظفيها لا يتقاضون معاشات مرتفعة أصلا، مقارنة بزملائهم في بقية القنوات اللبنانية. ما جعل الموظفين يعانون من أزمات مالية بسبب استمرار القناة في دفع نصف راتب.

وبعد استقالة ضاهر تلته الإعلامية لارا الهاشم التي أكدت انتقالها إلى محطة "إل.بي.سي"، وما لبثت أن أعلنت الإعلامية جوزيفين ديب طلب استقالته من "أو.تي.في" بعد أن عملت فيها على مدى 11 عاما.

وكشفت جوزيفين في تغريدة لها أنها ستنتضم إلى فريق محطة "الجديد"

بالتخوين والتنكر للقناة التي عمل فيها سنوات من قبل أنصار التيار العوني. وأوضح ضاهر "استقالتني أنت لأسباب قد اتحدت عنها لاحقاً، لكنها بعيدة عن تعليقات البعض من محترفي لغة التخوين والشتم والتجريح لا غير.. ونصحتني لهؤلاء، شغلوا عقلمكم بدل غريزتك، علنا نحظى ببلد يليق بأحلامنا، بدل أن يبقى حلبة لصراعات في ما بينكم، ومع طواحين الهواء، ومع أنفسكم أولاً!!!!".

وعمل ضاهر في القناة منسقا للأخبار ورئيس تحرير قبل أن يستقيل من المنصب الأخير عام 2016 ويتفرغ لتقديم البرامج السياسية.

ولن ينتقل ضاهر إلى قناة أخرى، وسيستخذ من قناته على يوتيوب منصة له للتحدث في السياسة، وقد يحل ضيفا على القنوات ككاتب ومحدث في الشؤون السياسية، بحسب ما ذكر في تصريحات صحافية.

واتخذ عدد من الصحفيين والإعلاميين اللبنانيين والعرب في السنوات الأخيرة من يوتيوب منصة لهم، بسبب الضغوطات والقيود التي يعانون منها مستفيدين من كونهم وجوه معروفة على الشاشة الصغيرة ويعولون على استقطاب الجمهور عبر قناتهم على يوتيوب.

وتحدثت مصادر محلية عن تدخلات متكررة باختيار ضيوف برنامج ضاهر "بالمباشرة" من قبل التيار الوطني الحر، وتحديدًا مستشار رئيس "التيار" انطوان قسطنطين، عبر مدير الأخبار

تشهد القنوات اللبنانية تغيرات في أبرز وجوهها الإعلامية بعد موجة استقالات متتالية، أغلبها من قناة "أو.تي.في" التي يعاني العاملون فيها من ضائقة صعبة بسبب تقاضيتهم نصف رواتبهم، وأضيف لها تقييد في عملهم عبر رفض إدارة القناة لبرامج أو استضافة شخصيات توجه انتقادات لقادة التيار الوطني الحر أو رئيس الجمهورية.

بيروت - تتوالى استقالات المذيعين البارزين في القنوات الفضائية اللبنانية في خطوة ليست مفاجئة إذ أعلن الكثير من الإعلاميين مؤخرا عزمهم الهجرة بعد أن يئسوا من محاولات الإصلاح السياسي بعد كارثة انفجار مرفأ بيروت. وتعتبر القنوات الفضائية العربية الوجهة المفضلة للعديد من الإعلاميين اللبنانيين، لكنه ليس خيارا متاحا دائما لهم، لذلك كان الخيار الثاني الانتقال إلى محطة لبنانية تؤمن قدرأ أعلى من حرية التعبير.

وجاءت غالبية الاستقالات من قناة "أو.تي.في" التابعة للتيار الوطني الحر والمواصلة للرئيس ميشال عون، بعد العديد من التوترات والمشاكل داخل القناة بسبب خطتها السياسية ورفض إدارة القناة لبرامج أو استضافة شخصيات توجه انتقادات لقادة التيار أو الرئيس عون، وهو ما حدث مع الإعلامي رواد ضاهر. وتقدم ضاهر باستقالته من محطة "أو.تي.في" بسبب إلغاء الإدارة ضيوفها قبيل حلقات برنامجها، وذلك انسجاما مع سياسة المحطة التي تميل إلى إرضاء جمهور التيار الوطني الحر، الذي بدأ يتمثل من بعض الضيوف ويرفض وجودهم على الشاشة، ما تسبب بالتضييق على مقدمي البرامج في مسألة اختيار ضيوفهم حسب ما ذكرت مصادر من داخل القناة.

غالبية الاستقالات من قناة "أو.تي.في" التابعة للتيار الوطني الحر بسبب تدخل التيار مباشرة في اختيار ضيوف البرامج

وكتب ضاهر عبر حسابه الشخصي على فيسبوك "اليوم تقدمت باستقالتي من محطة OTV، على أن اختتم مسيرة 13 عاما فيها...".

ولم يسلم ضاهر كما غيره من الصحفيين والإعلاميين من الاتهامات

الحكم بسجن الصحفي خالد درارني غايته تكميم أفواه الجزائريين

ووجهت إلى بلعربي وحميطوش التهم نفسها الموجهة إلى درارني، لكنهما استفادا من إفراج مشروط في الثاني من يوليو. وطلبت النيابة العامة لهما السجن أربع سنوات مع النفاذ.

وجاءت محاكمة درارني في سياق من القمع المتزايد ضد ناشطي الحراك، من مدونين وصحافيين ومعارضين سياسيين. واتهم بعض الصحفيين بزرع الفتنة وتهديد الوحدة الوطنية وأكثر من ذلك "خدمة مصالح جهات أجنبية".

ويوجد العديد منهم في السجن، بينما تجري يوميا محاكمات لناشطي الحراك. وصرح حكيم عداد أحد ناشطي الحراك، خلال تجمع الأئنين "من المهم المحافظة على التعبئة ومواصلة الضغط الإعلامي على السلطات القضائية ولكن أيضا السياسية حتى يفهموا أننا لن نتراجع".

وبحسب الترتيب الذي وضعته منظمة "مراسلون بلا حدود" حول احترام حرية الصحافة لسنة 2020، تحتل الجزائر المرتبة 146 (من بين 180 دولة).

بانتقاد السلطة السياسية عبر صفحته على "فيسبوك" ونشر بيان لتحالف أحراب من المعارضة يدعو إلى الإضراب العام، بحسب "مراسلون بلا حدود". واتهمه وزير الاتصال والمتحدث الرسمي باسم الحكومة الجزائرية، عمار بلحيمر، بالعمل دون الحصول على بطاقة الصحفي المحترف التي تسلمها السلطات.

وتمت محاكمة درارني مع سمير بلعربي وسليمان حميطوش، وهما اثنان من وجوه الحراك الشعبي الذي هن الجزائر لأكثر من عام وتوقف بسبب انتشار وباء كوفيد - 19.

محاكمة درارني تأتي في سياق من القمع المتزايد ضد ناشطي الحراك الجزائري من مدونين وصحافيين ومعارضين

أولى بثلاثة أعوام حبسا ودفع غرامة تبلغ خمسين ألف دينار (330 يورو) في العاشر من أغسطس. ونددت منظمة "مراسلون بلا حدود" في بيان بـ"الضغوطات والمساومات التي استهدفته".

وفاجأ الحكم القاضي على مدير موقع "قصبة تريبون" الإخباري ومراسل قناة "تي في 5- موند" الفرنسية ومنظمة "مراسلون بلا حدود" في الجزائر، زملاءه الصحفيين في الجزائر والخارج.

وخلال جلسة الاستئناف في الحكم بالسجن ثلاث سنوات الصادر على درارني، عاودت النيابة - كما في المحاكمة الأولى - طلب السجن 4 سنوات وغرامة مالية بقيمة 50 ألف دينار (330 يورو).

وفي الجلسة ظهر درارني نحىلا للغاية وضعيفا جدا، ونفى كل التهم الموجهة إليه، وقال "أنا صحفي ولست مجرما ولم أقم سوى بعمل".

وأوقف الصحفي البالغ من العمر 40 عاما عقب تغطيته تظاهرة للحراك الشعبي ضد السلطة في السابع من مارس في العاصمة. وهو متهم أيضا

الجزائر - أصدر القضاء الجزائري الثلاثاء حكما على الصحفي خالد درارني، بالسجن النافذ لمدة عامين، وتغريمه نحو 1600 دولار، بتهمة "التحريض على التجمهر غير المسلح"، و"المساس بالوحدة الوطنية"، في محاكمة لقيت صدى دوليا واسعا منذ أشهر تحول خلالها درارني إلى رمز لحرية الصحافة في الجزائر.

وكان الوسط الصحفي يأمل باستجابة السلطات الجزائرية لمناشدات المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالإفراج عن درارني، حيث ينظر إلى التهم الموجهة ضده على أنها ذريعة لمعاكبة الصحفيين الذين دعموا الاحتجاجات الشعبية عبر تغطيتهم الصحافية.

ويلقى درارني تضامنا غير مسبوق في الجزائر وجميع أنحاء العالم، من نيويورك إلى باريس إلى جنيف.

وتجمع عدد من الصحفيين والنشطاء أمام مقر المحكمة للتعبير عن تضامنهم مع درارني الذي كانت محكمة في العاصمة الجزائرية أدانته في محاكمة



المظاهرات لم تنح بإنقاذ درارني من السجن